إيران تتعهد بتعزيز التجارة.. وموسكو تصف العقوبات بغير المشروعة

حلفاء دمشق يتعهدون بدعمها لمواجهة «الإرهاب الاقتصادي» الأميركي

شبان يقفزون على انقاض احد الابنية في مدينة بنش بريف ادلب (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: في اليوم الثاني من دخول «قانون حماية المدنيين في سورية لعام 2019» المعروف بقانون «قيصر» ندد حلفاء دمشق في موسكو وطهران بما وصفوها بالعقوبات غير المشروعة واللا إنسانية. لكن الولايات المتحدة اعتبرت القانون خطوة مهمة لفرض العدالة. وقال مساعد وزير الخارجية للديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل، روبرت ديسترو «اتخذت الولايات المتحدة خطوات مهمة لتعزيز العدالة وحقوق الإنسان في سورية بموجب قانون قيصر».

وأضاف بحسب تغريدات نشرتها وزارة الخارجية على حسابها على تويتر «كما قال السفير جيمس جيفري، فإن فظائع الأسد دمرت سورية. يجب أن تكون هناك محاسبة لنظام الأسد وأعوانه».

من جهتها، تعهدت إيران التي تطولها أصلا أقسى عقوبات تفرضها أميركا، بتعزيز التعاون الاقتصادي «مع الأمة السورية الصامدة والحكومة السورية، وعلى الرغم من هذه العقوبات سنعزز علاقاتنا الاقتصادية مع سورية».

وقال عباس موسوي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية لوسائل إعلام رسمية «في الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة فيروس كورونا، لن يؤدي فرض مثل هذه العقوبات غير الإنسانية إلا لتعميق معاناة الشعب السوري».

وندد موسوي بما وصفه «إرهاب اقتصادي»، وأضاف: «هذه العقوبات مخالفة للقانون الدولي والقيم الإنسانية» وستساهم فقط في «إطالة معاناة الشعب السوري» وأكد أن طهران ستحافظ على علاقاتها الاقتصادية مع دمشق. وقال موسوي في بيان إن إيران «لا تحترم مثل هذه العقوبات القاسية الأحادية والعدائية وتعتبرها إرهابا اقتصاديا ضد الشعب السوري».

بدوره، انتقد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، القانون الأميركي الجديد. وقال في تصريح نقلته وسائل إعلام روسية «نحن ضد العقوبات أيا كانت، لاسيما ضد تمديدها وتشديدها». وأضاف: «تلك العقوبات غير قانونية وغير مشروعة على الإطلاق، بل انها تضر بعملنا المشترك مع المجتمع الدولي والهادف إلى مساعدة السوريين في تجاوز أزمتهم على أكمل وجه ممكن».

وسبق لوزارة الخارجية الروسية أعلنت ـ في بيان لها في وقت سابق ـ أن قانون (قيصر)، يستهدف في الواقع السوريين العاديين.

وأضافت الوزارة الروسية ان (واشنطن) تدرك تماما أن عقوباتها الأحادية المفروضة على سورية كانت بين الأسباب الرئيسية لانخفاض سعر الليرة السورية وارتفاع أسعار الوقود والأغذية وغيرها من البضائع الأساسية، الأمر الذي أوقع ألوفا من السوريين العاديين في ظروف معيشية حرجة. لكن محللين يرون أسبابا عديدة لانهيار الليرة والارتفاع الجنوني للأسعار منها الحرب المستمرة منذ سنوات ضد المعارضة. ويضيفون سببا مهما طرأ في الأسابيع الأخيرة هو الخلافات بين أركان الحكم، لاسيما بعد فرض الحكومة الحجر على أموال الملياردير رامي مخلوف ابن خال الرئيس وتعيين مراقب قضائي على شركة الاتصالات سيريتل التي يملكها بعد مطالبتها بدفع ملايين الدولارات.

وكانت وزارة الخارجية السورية اعتبرت «أن الحزمة الأولى من الإجراءات الأميركية ضد سورية تنفيذا لما يسمى «قانون قيصر» تكشف تجاوز الإدارة الأميركية لكل القوانين والأعراف الدولية والمستوى الذي انحدر إليه مسؤولو هذه الإدارة».

وشددت على «أن الشعب السوري وجيشه الباسل لن يسمحا لمحترفي الإجرام الأسود في البيت الأبيض بإعادة إحياء مشروعهم المندحر».

وسخرت من «الإدارة الأميركية التي تطارد مواطنيها في مختلف شوارع ولاياتها وتقتل الناس بدم بارد وتمارس أبشع أشكال التمييز العنصري في استنساخ لجرائم آبائها المؤسسين ضد سكان البلاد الأصليين هي آخر من يحق له التشدق بالحديث عن حقوق الإنسان لأن الإدارات الأميركية أقامت دولتها على ثقافة القتل ولا تقيم وزنا لأي قيم وتقابل بازدراء كل الأعراف والقوانين».

بموازاة ذلك، نظمت السلطات الحزبية في مدينة حمص ما وصفته «الوقفة الوطنية» في مركز المدينة، وقالت «سانا» ان المشاركين أعربوا عن استنكارهم للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وتنديدهم بما يسمى «قانون قيصر»، مشددين على التمسك بالثوابت الوطنية والوقوف مع الوطن لمواجهة الحرب الاقتصادية والحصار الجائر الذي يتعرض له الشعب السوري.

ورفع المشاركون في الوقفة الأعلام الوطنية واللافتات التي تحيي الجيش العربي السوري في حربه على الإرهاب وتندد بالممارسات الظالمة لقوى العدوان تجاه الشعب السوري وتؤكد وقوف السوريين خلف جيشهم وقيادتهم في مواجهة الحصار الجائر.

وبموجب قانون قيصر، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الرئيس السوري بشار الأسد وزوجته أسماء من ضمن عشرات الأشخاص والكيانات المرتبطة بالنظام السوري، متعهدة مواصلة حملتها الواسعة للضغط على دمشق مع دخول «قانون قيصر» حيز التنفيذ، سعيا لوقف «الحرب الوحشية غير المبررة» في سورية. وأعلن وزير الخارجية الأميركي أن «أي شخص يتعامل مع نظام الأسد أينما كان في العالم سيتعرض لقيود على السفر وعقوبات مالية».

مشروع قرار في الأمم المتحدة لتمديد توزيع المساعدة لسورية عبر الحدود لمدة عام واحد وزيادة المعابر

الأمم المتحدة ـ أ.ف.ب: قدمت ألمانيا وبلجيكا هذا الأسبوع إلى مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يمدد لمدة عام التفويض بعبور الحدود السورية لتقديم مساعدات إنسانية، وهو مشروع قد يواجه معارضة روسية بحسب ديبلوماسيين.

ويشير النص الذي حصلت عليه وكالة فرانس برس إلى أن «أكثر من 11 مليون سوري يحتاجون إلى مساعدات إنسانية وأن الآلية العابرة للحدود تبقى حلا عاجلا ومؤقتا لتلبية احتياجات السكان».

وفي يناير، وبعد استخدامها الفيتو الرابع عشر منذ بدء الحرب في سورية العام 2011، فرضت روسيا تخفيضا كبيرا في عدد نقاط العبور الحدودية المسموح بها، من أربع نقاط إلى اثنتين. كما ألزمت موسكو شركاءها وقتذاك بخفض مدة التفويض إلى ستة أشهر، بعدما كان يمدد لسنة. وينتهي التفويض في 10 يوليو المقبل.

وتقترح ألمانيا وبلجيكا في مشروع القرار الذي قدمتاه، تمديد الترخيص مجددا، لمدة عام، حتى 10 يوليو 2021 لنقطتي العبور المستخدمتين على الحدود التركية. وقال ديبلوماسي غربي طلب عدم كشف هويته إن هاتين النقطتين الحدوديتين في باب السلام وباب الهوى تعتبران «أولوية لأن الوضع في إدلب لايزال هشا للغاية».

كما تطالب برلين وبروكسل في نصهما بـ«استثناء» لمدة «ستة أشهر» لإعادة استخدام معبر اليعربية على الحدود العراقية. وكانت هذه النقطة أغلقت في بداية العام، وهي كانت تتيح إرسال مساعدة طبية لنحو 1,3 مليون نسمة يعيشون في الشمال الشرقي.

واعتبر الديبلوماسي نفسه أن القول ـ كما تدعي روسيا ـ إن المساعدات يمكن أن تمر عبر دمشق بدلا من جعلها تمر عبر الحدود السورية هو أمر «ليس صحيحا» ويشكل «دعاية روسية».

ووفقا للأمم المتحدة، فإن المساعدة عبر الحدود، التي تندد بها روسيا على أساس أنها تعد على سيادة سورية، لاتزال ضرورية. ويرى محللون أنها محاولة روسية لتعويم النظام السوري.

وكانت السفيرة الاميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت قد أشارت خلال جلسة افتراضية لمجلس الأمن قبل أيام الى تاريخ 10 يوليو موعد مناقشة المجلس قضية تجديد آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وقالت «لا يمكننا استخدام مفاوضات تجديد هذه الآلية من أجل تثبيت الحقائق السياسية على الأرض». وقالت «ما دامت العملية السياسية لاتزال في مراحلها الأولى، فإن علينا ضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري بناء على احتياجاته».

وأضافت «أنه لا يجوز استخدام المساعدة الإنسانية كورقة مساومة» ودعت جميع أعضاء المجلس لضمان وصول كل سوري بحاجة إلى المساعدة إلى آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وذكرت أن «هذه هي أكثر الطرق مباشرة، وهي نقاط عبور الحدود المسموح بها من الأمم المتحدة لباب الهوى وباب السلام واليعربية».

إصابات جديدة بكورونا في «جديدة الفضل» بـ«القنيطرة»

وكالات: أعلنت وزارة الصحة السورية أمس، تسجيل 9 إصابات جديدة بفيروس كورونا المستجد، ليرتفع إجمالي المصابين بالفيروس إلى 187 حالة.

وذكرت الصحة السورية ـ في بيان أوردته وكالة الأنباء السورية «سانا» ـ أنه عقب تسجيل حالة وفاة لامرأة مصابة بفيروس كورونا، قامت فرق الترصد والتقصي بمتابعة الأشخاص المخالطين لها في محافظة القنيطرة وحصرهم وإجراء المسوحات اللازمة، تبين إصابة 9 أشخاص وتم عزلهم جميعا. وأوضحت الوزارة أن إجمالي الحالات المسجلة بالفيروس في كافة أنحاء سورية بلغت 187 حالة، تعافت منها 78 إصابة، فيما تم تسجيل وفاة 7 حالات.

وأكدت الوزارة أن فرق الترصد والتقصي باشرت بإجراء الفحوص الطبية والمسحات للمخالطين والجوار في «جديدة الفضل» بمحافظة القنيطرة بعد تسجيل حالة الوفاة للسيدة السبعينية التي كانت تعاني من أمراض القلب والضغط والسكري.

وأوضحت في بيان أنه تم تطبيق الحجر الصحي على أربعة أبنية في جديدة الفضل بالتوازي مع العمل لتخفيف التجمعات وحالات الازدحام فيها لضمان سلامة المواطنين.

ولفتت الوزارة في بيانها إلى أن إجراءات الفحوص الطبية الشاملة لا تزال مستمرة في بلدة رأس المعرة بريف دمشق بعد مرور 11 يوما على تطبيق الحجر الصحي عليها نتيجة ظهور إصابة لأحد سكان البلدة بفيروس كورونا في 7 الجاري.

وبينت الوزارة أن الفريق الطبي المتواجد في رأس المعرة أجرى حتى أمس فحوصا طبية ل 9683 شخصا كما أجرى مسحات أنفية بلعومية لمخالطي المصابين ضمن البلدة بلغ عددها 183 مسحة مشيرة إلى أنه وبالتوازي مع عمل الفريق داخل البلدة تم أخذ 163 مسحة أنفية بلعومية لمخالطين قاطنين خارج بلدة رأس المعرة.

«قيصر» لم يؤثر في سعر الصرف.. المركزي السوري يحصل على مليارات الليرات

حافظ سعر صرف الليرة السورية على قيمته، خلال الساعات الماضية، على الرغم من دخول قانون قيصر حيز التنفيذ وفرض عقوبات أميركية على شخصيات وشركات مرتبطة بالنظام السوري.

وبحسب موقع «الليرة اليوم» المتخصص بأسعار العملات، بلغ سعر الصرف امس الخميس 2750 ليرة للدولار الواحد، مرتفعا بشكل طفيف عن سعر أمس الاول.

ويشير السعر الحالي إلى أن سعر الصرف لم يتأثر بشكل كبير بتطبيق قانون «قيصر» بسبب الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة السورية خلال الأيام الماضية، والمتعلقة بشن هجمات على مضاربين واعتقال بعضهم. وتزامن ذلك مع حصول مصرف سورية المركزي، على مليارات الليرات السورية جراء طرح شهادات الإيداع والاكتتاب عليها من قبل ثمانية مصارف. وبحسب بيان صادر عنه امس بلغ إجمالي القيمة الاسمية للشهادات المكتتب عليها 74,3 مليار ليرة سورية، لأجل ستة أشهر، وبفائدة سنوية 6,5٪.

وكان مصرف سورية المركزي طرح الإصدار الأول من شهادات الإيداع بالليرة السورية لعام 2020، في 9 من مارس الماضي، وفق طريقة مزاد السعر الموحد للمصارف التقليدية العاملة في سورية.

وبلغت القيمة الاسمية لشهادة الإيداع الواحدة مائة مليون ليرة سورية، وبمدة استحقاق ستة أشهر، بدءا من يوم التسوية المحدد في 25 من مارس الماضي.

وتلجأ الدولة أو الجهات التي تمثلها إلى إصدار كل من شهادات الإيداع وسندات وأذونات الخزينة، كإحدى أهم وسائل تغطية العجز المالي في الموازنة العامة للدولة.

وتهدف خطوة المصرف إلى سحب السيولة الفائضة من الليرة السورية من الأسواق وتوجيهها نحو المصرف بهدف سد عجز الموازنة، إضافة إلى منع هذه الأموال من الدخول في المضاربة على الدولار.

وكان مدير مديرية الدين العام والأوراق المالية في المصرف، محمد زين الدين، قال لوكالة «سانا»، في فبراير الماضي، إن «شهادات الإيداع تساعد على التحكم في السيولة بما يساعد على الوصول إلى استقرار المستوى العام للأسعار».

واتخذت الحكومة عدة إجراءات، خلال الأيام الماضية، لضبط سعر الصرف أبرزها شن حملات أمنية ضد المضاربين ومصادر الأموال.

كما رفع مصرف سورية المركزي سعر الحوالات المالية الواردة من الخارج من 700 ليرة إلى 1250 ليرة للدولار الواحد، بهدف «ردم الفجوة بين سعر السوق وسعر الحوالات، وجذبها عبر الطرق الرسمية الآمنة»، كما صرح.

صور تعبيرية للعملة السورية والدولار الأميركي

الدورية 18 على طريق «أم 4» تصل جسر الشغور

وكالات: سيرت القوات الروسية والتركية أمس، دورية مشتركة على الطريق الدولي «أم 4» ترتيبها الثامنة عشرة في تعداد الدوريات المشتركة منذ توقيع اتفاق وقف النار مطلع شهر مارس، والحادية عشرة غير المختصرة والتي وصلت لريف جسر الشغور.

وقالت مصادر محلية بريف إدلب، إن الدورية انطلقت من قرية ترنبة شرق إدلب، واتجهت باتجاه ريف إدلب الغربي بين مدينة سراقب وصولا لبلدة الكفير بريف جسر الشغور، وسط انتشار عسكري كبير للقوات التركية في المنطقة.

ويذكر أن الدورية المشتركة السابقة، قطعت مسافة تقدر بأكثر من 40 كلم على طريق الـ «M4»، وذلك للمرة الأولى منذ بدء تسيير الدوريات بالمنطقة هناك، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان وناشطين.

وسبق أن ثبتت القوات العسكرية التركية خلال الفترة الماضية، نقاط تمركز جديدة لقواتها على الطريق الدولي «أم 4» بريف جسر الشغور، في سياق المساعي التركية لنشر نقاطها على كامل الطريق الدولي لتأمين تشغيله وحمايته.